

أحكام محكمة النقض الخاصة بجريمة زراعة مواد مخدرة

الأصل فى المحكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه

جريمة زراعة المواد المخدرة تخضع لطرق الإثبات فى المسائل الجنائية ولمحكمه الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوتها من أى دليل تطمئن إليه ما دام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة مما أثبتته ضابط قسم مكافحة المخدرات فى محضره من أنه قام بتنفيذ الأذن الصادر له من النيابة فضبط بحقل والدة الطاعن نبات الخشخاش وسط زراعة القمح وما أدلى به دلال المساحة وشاهدان يجاوران الأرض المنزرعة من أن الطاعن هو الذى يقوم على خدمة . الأرض وزراعتها وما أدلى به الضابط ووالدة الطاعن فى التحقيق الابتدائى من أنه هو الزارع للأرض دون حائزتها وما أسفرت عنه المعاينة من أن نبات الخشخاش قائم بالأرض فى مساحة تقع وسط زراعات القمح وما تضمنه تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى من أن الشجيرات المضبوطة لنبات الخشخاش والمنتج للأفيون وهى أدلة سائغة فى مجموعها ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته لمحكم عليها ولم ينازع الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى المحكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كانت الجريمة التى دين الطاعن بها لا يشملها استثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ولمحكمه الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوتها من أى دليل تطمئن إليه ما دام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى، وإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما استخلصته واطمأنت إليه من الأدلة سالفة البيان فإنها لا تكون قد خالفت القانون فى شىء . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

قيه قد أطرح دفاع الطاعن ودلل على علمه بطبيعة النبات المضبوط بقوله أن هذا الدفاع يقوم على إنكار مرسل غير منضبط النفى إذ ليس ثمة دليل مقبول على غيابه بعيدا وقت زراعة النبات أو على أن نبت النباتات المخدرة طبيعيا بل هو ادعاء ينقضه من القواعد حقيقة تخلية المكان من زراعة القمح تماما كما استظهرتها المعاينة.. لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع . وإذ كان ما ساقته المحكمة تبريرا لاقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الشجيرات المنزرعة كافيًا فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسائعا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه ، فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ، ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان تلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على قولهم مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من شبهات كل هذا مرجعه النهائى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمنن إليه بغير معقب ، كما أن من حق المحكمة وهى فى سبيل تكون عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة ما دامت قد اطمأنت إليها وأن تطرح ما عداها ، لما كان ذلك ، فان نعى الطاعن على الحكم أخذًا بأقوال الشهود فى مرحلة التحقيق الابتدائى دون أقوالهم بالجلسة ومنازعتة فى القوة التدليلية لأقوال هؤلاء الشهود استنادا إلى علم ضبطه لإقامته بالقاهرة وعدم نقل حيازة الأرض لاسمه وقوله بقيام والدته بزراعتها بنفسها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى العناصر التى استنبطت منها المحكمة معتقدها فى الدعوى وهو ما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم " فإن الطعن برمته يكون قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

(١٠٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٤)

الترخيص بزراعة المخدرات

إذا ضبط أفيون مع مزارع بيده رخصة تبيح له بيع الأفيون الناتج من زراعته وثبت أن الأفيون المضبوط هو من محصول زراعته فلا يصح أن يطبق عليه قانون الاتجار بالمواد المخدرة حتى ولو كانت كمية الأفيون المضبوطة غير مقيدة بدفتره . إذ لم يرد فى هذا القانون نص يعاقب على عدم

القيود وإذ لا يبقى سوى الإجراء الإدارى بسحب الرخصة طبقاً للشروط المدونة بها .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٧٩)

الدفء بعدم العلم بكنة المادة المزروعة

ان اعتراف المتهم بضبط النبات فى حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته فى جريمة زراعة نبات الحشيش ، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصراً متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥)

جريمة إحراز نبات الخشخاش التى وجهتها المحكمة إلى المتهم هى من الجرائم المستمرة، فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بوصف أنه هو الذى زرع الخشخاش المضبوط وأنه ملكه ومحزره هو تطبيق صحيح للقانون لا خطأ فيه .

لما كانت زراعة نبات الخشخاش وإحرازه فى أى طور من أطوار نموه محرماً بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعاقباً عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد رداً صحيحاً على ما أبداه الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تتصرف إلا إلى النبات بعد قطعه ، بأن هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذى جاء خلياً من التخصيص " وكان الثابت من الحكم أن نبات الخشخاش وجد مزروعاً بكثرة فى حقل المتهم وأنه هو الذى كان يباشر شؤون هذه الزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ولو أن زرعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جريمة إحراز نبات الخشخاش التى وجهتها المحكمة إلى المتهم هى من الجرائم المستمرة، فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بوصف أنه هو الذى زرع الخشخاش المضبوط وأنه ملكه ومحزره هو تطبيق صحيح للقانون لا خطأ فيه .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٤)

أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحيازة شجيراته المتنوعة وأوراق شجيراته وبنوره ، فدل بهذا الإطلاق على أنه لا يشترط للعقاب فى هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لأنثى نبات الحشيش الخ . مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بجوهر الحشيش وإحرازه فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعملها . وإن فالمتهم الذى يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يجديه أن يطعن على الحكم بأن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من استدعاء الخبير الذى أجرى- التحليل المناقشته فيما إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الأنثى أم الذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧)

الدفع بعدم السيطرة الفعلية علي الأرض المزروع بها المخدر

إذا كان المتهم فى جريمة زرع حشيش فى أرض مملوكة له وإحرازه قد تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التى وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه - لحدائة سنة - لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذى استند إليه لما قالته من أنه أعد خصيصا لدرء التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاصقة به فحكمها يكون قاصرا ، إذ أن ما قالته إن صح اعتباره منتجا استبعاد عقد- الإيجار فانه غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحيازة ثمره مع العلم بحقيقة أمره .

(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧)

إذا كان المتهم فى جريمة زرع حشيش فى أرض مملوكة له وإحرازه قد تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التى وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه - لحدائة سنة - لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذى استند إليه لما قالته من أنه أعد خصيصا لدرء التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاصقة به فحكمها يكون قاصرا ، إذ أن ما قالته إن صح اعتباره منتجا استبعاد عقد- الإيجار فانه غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحيازة ثمره مع العلم بحقيقة أمره .

(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧)

إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش فى مصر إذ نص فى المادة الأولى على أن زراعة الحشيش ممنوعة فى جميع أنحاء المملكة المصرية،. وإذ نص فى المادة (٢) التالية لها على أن (كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها الخ) (٣) على معاقبة من يضبط حائزاً أو محرزاً لشجيرات حشيش مقلوعة ، أو لبذور الحشيش غير المحموسة حمسا يكفل عدم إنباتها ، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء كانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشيء) - إذ نص على ذلك فقد دل فى غير ما غموض على أنه لم يقصد أن يقتصر الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى على مجرد وضع بنور الحشيش فى الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضا كل ما يتخذ نحو البنور من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقطعه . لأن وضع البذور أن هو إلا عمل بدائى لا يؤتى ثمرة إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سواؤه وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب مع أن حيازة هذه أسوأ حالا وأوجب عقابا . ثم أن قوله فى المادة الثانية كل مخالفة الخ ، يدل على أنه إنما قصد النظر السالف ذكره ، إذ هذا القول يفيد أنه قدر أن الحظر الوارد فى المادة الأولى بتعدد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون إلا لتغاير الأفعال التى تقع بها المخالفة مع وحدة الغرض منها جميعا . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمد على رعاية شجيرات للحشيش إبان العمل بهذا القانون معاقبا بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بزورها قد حصل قبل صدوره ، وسواء فإن هو الذى وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذى وضعها .

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ١٥ ق جلسة ٢/٤/١٩٤٥)

إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش فى مصر إذ نص فى المادة الأولى على أن " زراعة الحشيش ممنوعة فى جميع أنحاء المملكة المصرية " ، وإذا نص فى المادة " ٢ " التالية على أن " كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها ألخ " ، وإذا نص فى المادة " ٣ " على معاقبة " من يضبط حائزاً أو محرزاً لشجيرات حشيش مقلوعة ، أو لبذور الحشيش

غير المحموسة حمساً يكفل عدم إنباتها ، أو لأوراق الحشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشيء " - إذ نص على ذلك فقد دل فى غير ما غموض على أنه لم يقصد أن يقصر الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش فى الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضاً كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه . لأن وضع البذور إن هو إلا عمل بدائى لا يؤتى ثمرته إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سواؤه . وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة بلا عقاب ، مع أن حيازة هذه أسوأ حالاً وأوجب عقاباً . ثم إن قوله فى المادة الثانية " كل مخالفة ألخ " يدل على أنه إنما قصد النظر السالف ذكره ، إذ هذا القول يفيد أنه قدر أن الحظر الوارد فى المادة الأولى تتعدد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون إلا لتغاير الأفعال التى تقع بها المخالفة مع وحدة الغرض منها جميعاً . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات للحشيش إبان العمل بهذا القانون معاقباً بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره ، وسواء أكان هو الذى وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذى وضعها .

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

يطلق اسم القنب الهندى على الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان لنبات الكنايبس ساتيفا - *Canabis sativa* - الذى لم تستخرج مادته الصمغية ، أياً كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة

إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين فى المادة الأولى الجواهر المعتبرة مواد مخدرة ، وذكر عن الحشيش " القنب الهندى " الحشيش " وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى أسم تعرض به فى التجارة " ، ولم يذكر غير ذلك . وإذ كان مؤتمر الأفيون الذى أُنعقد بمدينة جنيف قد أنتهى إلى اتفاق دولى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء فى المادة الأولى منه أن المتعاقدين اتفقوا على قبول تعاريف ببعض المواد المخدرة منها القنب الهندى الذى ذكر عنه : " يطلق اسم القنب الهندى على الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من

السيقان لنبات الكنايبس ساتيفا " *Canabis sativa* " الذى لم تستخرج مادته الصمغية ، أياً كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة " ، وإذ كان قانون المخدرات صدر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام مصر إليه ، وهذا فيه كما فى غيره من الأسباب ما يفيد أن الشارع فى قانون المخدرات أراد ، فى صدد القنب الهندى ، أن يلتزم التعريف الوارد عنه فى ذلك الاتفاق - إذ كان ذلك كذلك فإن ما عدا الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة فى حكم القانون المذكور بحيث يعاقب على إحرازه ... إلخ بالعقوبات المغلظة المنصوص عليها فيه . وذلك حتى لو أحتوى فى الواقع العنصر المخدر . ووجهة النظر هذه هى التى راعاها الشارع فى وضع القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش " القنب الهندى " فى مصر .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٢/٢٥ / ١٩٤٤)

إن قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أورد فى المادة الأولى القنب الهندى " الحشيش " ضمن الجواهر المعتبرة مواد مخدرة دون أن يذكر تعريفاً لهذه الكلمة . ولكن لما كان هذا القانون قد صدر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد أن كانت الحكومة فى ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ قد قبلت الاتفاق الدولى الذى أنهى إليه مؤتمر الأفيون المنعقد فى مدينة جنيف فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان مفاد هذا - كما سبق أن ارتأت هذه المحكمة - أن الشارع إنما أراد عند وضعه هذا القانون أن يعتمد ما تضمنته اتفاقية جنيف من تعريف للقنب الهندى إذ قالت : " يطلق أسم القنب الهندى على الرؤوس المجففة - Sechees - المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنايبس ساتيفا - *Canabis sativa* - الذى لم تستخرج مادته الصمغية ، أياً كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة " . هذا ولما كان القانون المذكور لا هو ولا القانونان السابقان له فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، مع أنها صادرة كلها بشأن المواد المخدرة ومن ضمنها الحشيش ، لم يشر أى منها إلى إلغاء الأمر العالى الصادر فى ١٠ من مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بزراعة الحشيش ، فإنه لهذا ، وعلى ضوء التعريف سالف الذكر ، يكون محل تطبيق أحكام قانون المخدرات هو عندما توجد الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات القنب الهندى بعد إجراء عملية تجفيف

الرؤوس لتحويلها إلى جوهر الحشيش . ولما كانت عبارة التعريف تتضمن أن المادة الصمغية التي تحتوى عليها الرؤوس هي جوهر الحشيش ذاته ، فإنه يتعين ، تبعاً لذلك ، أن تطبق أحكام قانون المخدرات أيضاً كلما وجدت المادة الصمغية بأية طريقة كان استخراجها ، كما يحصل فى بعض البلاد التى تزرع نبات القنب الهندى إذ يمر العمال فى الزراعة وعليهم أودية من المطاط تلتصق بها المادة الصمغية ثم تنتزع بعد ذلك للاستعمال . فإذا لم يصل الأمر فى الزراعة إلى هذا الحد ، فإن الأمر العالى السابق ذكره يكون هو الواجب التطبيق . وهذا التحديد الصحيح لنطاق قانون المخدرات هو الذى حدا الشارع على إصدار قانون آخر يمنع زراعة الحشيش فى مصر ويشدد من عقوبتها . وإذن فإذا كانت شجيرات الحشيش وقت ضبطها عند المتهم قائمة وسط زراعته ، ولم يكن قد أجرى تجفيفها ، فلا تصح معاملته بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٤٤)

القنب الهندى " الحشيش " الوارد ذكره فى الفقرة السادسة من المادة الأولى من قانون المواد المخدرة إنما هو القمم المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنابيس ساتيفا " Cannabis Sativa " الذى لم تستخرج مادته الصمغية أياً كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة .

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢)

إن المادة الأولى من قانون المخدرات قد نصت فى بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكنها لم تنص على نسبة فى الفقرات الأخرى ومنها الفقرات الخاصة بالحشيش . وإذن فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة له فى حكمها .

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢)

القنب الهندى - كما عرفته الاتفاقية الدولية التى انتهى إليها مؤتمر الأفيون الذى انعقد فى مدينة جنيف هو الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكنابيس ساتيفا الذى لم تستخرج مادته الصمغية أياً كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة .، وهذا المعنى هو الذى كان

ملحوظاً لدى الشارع المصرى عند وضعه قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إذ هو قد وضعه بعد إبرام الاتفاقية المذكورة، وبعد قبول حكومة مصر العمل بأحكامها، ومع ذلك لم يشأ أن يعرف هذه المادة بغير هذا المعنى وإذن فإذا كانت شجيرات القنب الهندى المضبوطة لا تزال فى دور التزهير الذى يكون فى خلاله مادة الحشيش فلا عقاب بمقتضى قانون المخدرات المذكور على إحرازها، وإنما يصح العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش .

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٦/٢٣)

إن عقاب من يزرع الأفيون أو الحشيش بمقتضى القانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ لا يمنع من عقابه اعتباره محرراً للأفيون والحشيش إذا كان قد تعهد الزرع حتى نما وأثمر وخذش كيزان الخشخاش ثم حصل على مادتى الأفيون والحشيش المعاقب بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على إحرازهما .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦)

لا يكفى لإدانة المتهم بتهمة إحراز مادة مخدرة (أفيون فى خشخاش) أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزارع للخشخاش ، وأن هذا الخشخاش وجد مجرماً ، بل يجب أن يثبت لديها أيضاً أن المتهم هو الذى قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم باشتراكه مع غيره .

(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/١١)

جريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .

من المقرر أن زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما أورده الحكم فى تحصيله للواقعة وسرده لمؤدى أقوال الضابط مرتباً على ذلك القول^{١١١} بأن المتهمين قصدوا من م زراعة نبات الخشخاش المضبوط إنتاج مادة الأفيون التى تستخلص من

هذه النباتات والاتجار فيها". . فإن ما أوردته المحكمة فى ذلك يكفى لإثبات هذا القصد وفى إظهار إقناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التى أوردتها وأدلتها التى عولت عليها .

(الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٥)

القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها .

أن القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها ، كما أن القصد الجنائى فى جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحرزه مخدر . لما كان ذلك وكان لحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله فكما أنه زعم أن المتهمين لثانى والثالث - المحكوم عليهما غيابيا - أوهماه أن النبات لكرابوية إفرنجى ولقد ثبت من أقوال المختصين بالزراعة أنه يوجد خلاف كبير بين نبات الأفيون ونبات الكرابويه وأنه لا يوجد فى الزراعة شىء يسمى كرابويه أفرنجى مما يقطع بعلم المتهم بأن النبات المنزرع هو نبات الخشخاش المنتج للأفيون وخاصة أنه قام بزراعته وسط الأرض المملوكة له والواضع يده عليها وأحاطها من الخارج بزراعة الفول ثم زراعة البرسيم " . وإذ كان ما أوردته المحكمة ردا على دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفى فى الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة، فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨٥)

الأفيون هو المادة التى يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقه تخديش ثماره ولئن كان الأفيون هو المادة التى يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقه تخديش ثماره ، إلا أن زراعة نباتات الخشخاش بجميع أصنافه ومسمياته فى أى طور من أطوار نموها

مؤثمة بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالاتها والاتجار فيها المعدل والبند (٢) من الجدول رقم (٥) الملحق ، معاقب عليها - فى حالة توافر قصد الاتجار - بمقتضى المادتين ٣٤ (ب) و ١/٤٢ من هذا القانون ، ومن ثم فان ما يقوله الطاعنان من أن زراعة نباتات الخشخاش غير مؤثمة إلا إذا استخرج منها الأفيون بعد خدش ثمارها يكون غير سديد. وأذ انتهى الحكم إلى إدانتها بوصف أنهما زرعنا نبات الخشخاش بقصد الاتجار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٣٢٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧)

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين القائم على جهلهما بكنه نبات الخشخاش المنزرع بحملهما بقوله وقد كشفت معاينة النيابة ، العامة أن الحد الأول محل الضبط أرض زراعية مساحتها حوالى فدانين وبها نبات الترمس وتتخلله شجيرات الخشخاش بكل المساحة ، وأن الحقل الثانى محل الضبط مساحته ثمانية قراريط به نبات الترمس وتتخلله شجيرات الخشخاش بالمساحة كلها ، وأن الأرض قد رويت حديثا ، وأن هناك فرقا ظاهرا بين نبات الترمس ونبات الخشخاش ، وفى ذلك الدلالة على تعهد المتهمين للأرض وعلمهم بالنبات المضبوط . لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش ، من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ، ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، فان معنى الطاعنين فى هذا الصدد يكون على غير سند .

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

تمسك المتهم بأنه لم يكن يعلم حقيقة النبات المضبوط وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - على النحو المتقدم بيانه - لا يقطع فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنه النباتات المضبوطة بحقله ، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم فى التدليل على توافر القصد الجنائى فى حق الطاعن - وهو ركن من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها - قاصرا الأمر الذى يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

و حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه فى صباح يوم توجهت قوة من قسم مكافحة المخدرات لمحافظة الفيوم . و من مركز شرطة ابشواى إلى الحقل المملوك والمؤجر للمتهم - الطاعن - الذى يتولى زراعته و الكائن بناحية النصارية التابعة لمركز ابشواى حيث قام أفرادها بضبط شجيرات لنبات الحشيش قائمه به وأخرى منفصلة عنه وملقاة على أرضه وعب انتزاع الشجيرات القائمة به بأمر من النيابة المختصة أخذت عينة منها وأخرى من الشجيرات المنفصلة عنه وأرسلتا إلى المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى الذى أفاد بتقريره أن العينتين لنبات الحشيش وبهما المادة الفعالة ، و أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال عمدة ناحية النصارية وشيخها ومدير الجمعية التعاونية الزراعية بها ومؤداهما أن الحقل الذى ضبط به النبات فى حيازة الطاعن وأنه القائم بزراعته ومن تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ومما قرره الطاعن بتحقيقات النيابة من أنه الزارع للحقل أنف البيان ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الحشيش إنما هو علم الزارع بأن النبات المزروع هو من النباتات المحظور زراعتها قانونا والمحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات المضبوط إذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بكنه النبات المضبوط إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك فى الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن النبات المضبوط من النباتات المحظور زراعتها قانونا، وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحكمة التى اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأنه لم يكن يعلم حقيقة النبات المضبوط وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه - على النحو المتقدم بيانه - لا يقطع فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنه النباتات المضبوطة بحقله ، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم فى التدليل على توافر القصد الجنائى فى حق الطاعن - وهو ركن من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها - قاصرا الأمر الذى يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٤٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

دفاع المتهم بجهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله .

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على جهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله وأطرحه بقوله " وحيث أنه بالنسبة لقالة الدفاع أنه ليس من دليل على أن المتهم هو الذى زرع نبات الخشخاش المضبوط فمردود بما هو ثابت فى التحقيقات ومن أقوال جيران المتهم فى الحقل مكان الحادث ومن إقرار المتهم نفسه فى التحقيقات أيضاً أنه هو الذى قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركه أحد فى ذلك ، ولا ينال من ذلك ما قاله المتهم من أنه لا يعرف كنه نبات الخشخاش المضبوط وأنه زرع الأرض كمون وربحه وهو أمر بعيد عن التصديق العقلى إزاء ما تم ضبطه من نباتات الخشخاش الكثيرة تنتشر فى حقله البالغ مساحته ١٢ س و ٢ ط و ١ ف فضلا عن أن المتهم على ما قرره فى التحقيقات وبجلسة المحكمة يمتهن حرفه الفلاحة ومن ثم . لم يكن سائغا منه القول بعدم معرفة ذلك النبات إلا أن يكون هو الذى زرعه على ما استقر فى وجدان المحكمة واطمئنانها ، . ولما كان من المقرر أن استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط للبحث ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان من المقرر كذلك أنه لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وإذ كان ما أورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يودى إلى ما رتبته عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائى لجريمة الزراعة التى دين بها . كما هى معرفة به فى القانون فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق-جلسة ١٣/١٠/١٩٨٢)

تكذيب ادعاء المتهم بالعلم بطبيعة المادة المخدرة.

لما كان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن ودلل على علمه بطبيعة النبات المضبوط بقوله أن هذا الدفاع يقوم على إنكار مرسل غير متضمنا النفس إذ ليس ثمة دليل مقبول على غيابه بعيدا وقت زراعة النبات أو على نبت النباتات المخدرة طبيعيا بل هو ادعاء ينقضه من حقيقة تخلية المكان من زراعة القمح تماما كما استظهرتها المعاينة . لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع . وإذ كان ما ساقته المحكمة تبريرا لاقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الشجيرات المنزرعة كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه ، فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٣)